# هلال الدستور

جلال حسن

في اخر احصائية لوزارة حقوق الإنسان نشرت في الصحف المحلية جاء فيها ان أكثر من ٥٥ ألف مواطن قتلوا بينهم ٤٠ ألف قتيل كانوا ضحايا عمليات ارهابية استهدفت الأطفال والنساء والشيوخ والناس الابرياء من الذين ذاقوا الامرين فما زالت اثار النظام المباد في المقابر الجماعية والسجون والمعتقلات والتهميش والاقصاء، ونتائجها الوخيمة على نفسية الفرد العراقي حتى الان، كذلك استهداف الكفاءات العلمية والوطنية بشكل عام، بهدف القضاء على التقدم العلمي واشاعة الرعب في البلاد وزيادة حجم العنف والارهاب والدمار وتدمير البنى الاقتصادية. ونحن نلملم موتانا وهم كثيرون ندفن اشلاءهم واسماءهم في الفناء، فما الذي جناه المواطن العراقي ليرى كل هذه المآسي، وما الذي فعله ليتلقى هذه المجازر البشرية من الموت المجاني والعنف القاسي؟ ومازالت الأحوال على حالها بكثرة المظلومين والمضطهدين والمفصولين السياسيين وأسر المعدومين وهموم المتقاعدين وافواج البطالة وهموم العوائل المبتلاة بالفقر وما تعانيه من شظف العيش ومازالت الازمات تشد باثقالها كاهل الفرد العراقي الذي اظلمت الدنيا في عينيه، نتيجة المعاناة اليومية لكأنه يعش في مسلسل متواصل من المحن والمشاكل تبدأ من أزمة الكهرباء والمحروقات والماء والمجاري وغياب الأمن وسرطان البطالة وتفشي الجريمة وانتشار المخدرات والرشوة والفساد الاداري وا لمالي والرعب اليومي ولا تنتهي عند تصاعد العمليات الإرهابية والاحزمة الناسفة وتناثر اللحم البشري على اسفلت الشوارع الساخنة والقصف بالهاونات بل تعداها الى الخوف من الرصاص الطائش والفوضى العارمة في الشوارع. كل هذا ولايزال المواطن ينتظر هلال الدستور كي يطل منه على نافذة ترسم الوطن في عيون الأطفال مثل فرحة العيد، فمتى تنتهي هذه المعاناة الطويلة ويكون السلام بيرقا يرفرف على سماء جديدة فيها من الامل الكثير.

من صلب الموضوع

# مزايا الفدرالية مالها وما عليها

احسان عبد الهادي النائب

١, ان النظام الفيدرالي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة و احدة، بل يصفه البعض بأنه يمكن تطبيقه على قارة بأسرها.
٢, يعمل هذا النظام على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة. فهو اذ يحتفظ بوحدة الدولة كشخصية دولية واحدة، يمنح في الوقت نفسه بعض الاستقلال الداخلي للوحدات أو الولايات. لذلك قيل فيه بأنه يجمع بين عاطفتي الاستقلال والاتحاد معا.
٣, يعتبر هذا النظام حقلا واسعا للتجارب في الانظمة السياسية، والادارية المختلفة، نظرا لتعدد واختلاف نظام كل وحدة من الوحدات المكونة لهذا الاتحاد. ومن ثم فأن القوانين والنظم التي تثبت نجاحها في احدى الوحدات أو الولايات المتحدة يمكن تطبيقها والاستفادة منها في الولايات الاخرى.
٤, هذا النظام يفسح الاتحاد الاختياري بشروط متكافئة، دون اللجوء الى أساليب القوة والقسر. فسيطرة الحكومة الاتحادية على المصالح العامة، وترك المسائل المحلية لتحلها الأقاليم أو المقاطعات أو الولايات بنفسها، بموجب النظام الفيدرالي، يؤديان الى قوة ناتجة عن الترابط بين الاجزاء والى التقدم والحيوية الناتجين من التفاعل بين هذه الاجزاء.
٥, ان هذا النظام يساعد على تطبيق الديمقراطية تطبيقا عمليا على مساحات واسعة، وخصوصا من ناحية سعة المشاركة السياسية، اذ ان التقسيم الى وحدات سياسية فرعية أصغر يساعد على الوضوح و الشفافية في عمل الدولة وبالتالي يعزز المشاركة، وكذلك يمنح المواطن فرصتين للمشاركة، واحدة في انتخاب برلمان الدولة، وواحدة في انتخاب برلمانات الوحدات الاعضاء. كما تكون فرص الاحزاب اكبر والتنافس بينها يتحفز أكثر، لانها حتى لو شكلت اقلية في الدولة يمكن ان تتولى المسؤولية في احدى الوحدات وبالتالي تختبر قدراتها على القيادة والانجاز.
٦, ان النظام الفيدرالي للحكم يخلق فعالية في نفوس ذوي المصالح المختلفة، وتتمكن المناطق الصغيرة من محاولة اجراء تجاربها في نطاق محلي، اذ ان الوحدات أو الأقاليم الاعضاء تتنافس دائما مع بعضها، للتنافس اثر محفز، وان تبادل التجربة يعزز من التقدم ويساعد على تجنب التطورات غير المرغوب بها.
٧, النظام الفيدرالي يساعد على منع حدوث ما يهدد كيان الدولة من جراء المنازعات التي قد تنشب بين القوميات والنزاعات المختلفة في الدولة، من حيث السيطرة المتبادلة والاعتبار المتبادل، والالزام على السعي للوصول الى تسويات، كلها عوامل تمنع أو على الاقل تعيق المواقف المتطرفة.
٨, النظام الفيدرالي يخفف الواجبات الكثيرة الملقاة على عاتق الحكومة المركزية. اذ ان الهيئات العامة في الفيدرالية تكون اقرب الى المشاكل الاقليمية منها في الدولة المركزية بمعنى لاتوجد مناطق أو مقاطعات بعيدة أو منسية، كما يمكن للمواطن ان يصل بطريقة اسرع الى السلطات العامة، فمن السهل له ان يتواصل مع السياسيين والمكاتب العامة في الفيدرالية قياسا بالدولة المركزية عندما يكون المركز بعيدا.
٩, ان تقسيم البلاد الى اقاليم أو مقاطعات فيدرالية يضمن وجود العديد من المراكز الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما يمكن تطوير خصائص اقليمية وتاريخية واقتصادية وثقافية أو الحفاظ عليها وتطويرها بشكل اعمق، وهذا التنوع قد يقود الى حرية اكبر.
١٠, وعلى صعيد توزيع السلطة، فيتم استكمال التوزيع الافقي للسلطة بتوزيع عمودي لها.
١١, النظام الفيدرالي يتوافق بشكل خاص مع الدول ذات المساحات الواسعة والنزاعات والظروف المختلفة، أو الدول التي يكون سكانها منقسمين جغرافيا أو عرقيا أو غير ذلك من الانقسام، والذين يمكن جمعهم سياسيا في حال اعطاء كل منها حكما ذاتيا محليا.
١٢, وفي ظروف خاصة يكون النظام الفيدرالي ذا فائدة كبيرة، فهو يشجع على تنمية الروح القومية والروح الاتحادية معا، وعلى الرغم من وجود اختلافات محلية تمنع من الوحدة الكاملة وهو . واسطة للتوسع والتقدم في قطر جديد . يفسح المجال لحل المشكلات على أساس الحاجة المحلية مقدرا الأهم على المهم.
مع ذلك، هناك من يرى عيوبا في الفيدرالية، نذكر اهمها:

**أهم عيوب الفيدرالية:**

١, ان تعدد السلطات العامة وازدواجها سيؤدي الى نفقات مالية كبيرة يتحملها في النهاية المواطنون على شكل ضرائب ورسوم، وعموما ان تكلفة البرلمانات والحكومات والادارات في الفيدرالية، هي اكبر من تكلفة الحفاظ على هيئات متطابقة في دولة مركزية.
٢, يؤدي النظام الفيدرالي الى تفتيت الوحدة الوطنية خاصة اذا ما قويت سلطات المقاطعات أو الأقاليم على حساب السلطات الاتحادية.
٣, بالنسبة الى استهلاك الوقت، فعلى البرلمانات والحكومات في الفيدرالية أو المقاطعات أن ينتظروا قرارات وموافقات الآخرين قبل ان يقوموا بأية مبادرة، وان ينخرطوا في مفاوضات طويلة قبل الوصول الى حلول مشتركة ويعني ذلك ان وقتا مهما سيضيع.
٤, ان تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل تعوق تنظيم المرافق في مختلف المقاطعات أو الأقاليم. اذ ان التعقيد في وجود العديد من مراكز القرار المختلفة وتوزيع السلطات، يعني ان من المهم وجود تعاون وتفاهم والسيطرة والقيود المتبادلة.
٥, الافتقار الى التجانس، اذ ان الاستقلال الذاتي للمقاطعات أو الأقاليم يقود بالضرورة الى الاختلافات، والتنوع هو نقيض التجانس، مما قد ينتج صعوبات، مثلا لطلبة المدارس عندما تنتقل عائلاتهم من اقليم الى آخر.
٦, اذا ما أخذنا بمبدأ توزيع السلطة الى ابعد من المسائل الداخلية ليشمل العلاقات الخارجية وحصول خلاف مع دولة اخرى، فأن الدولة الفيدرالية تلاقي معارضة الاعضاء في توسيع صلاحيتها المركزية. ثم ان اعضاء الاتحاد الفيدرالي، وبسبب سيطرتهم على شؤون مواطنيهم وامتلاكهم التشريعات الخاصة بهم، قد يخلقون مشاكل معقدة للحكومة الاتحادية حين قيامها بتطبيق بنود معاهداتها مع الدول الاخرى.
٧, هنالك صعوبات جدية في ممارسة القضاء. وهذه الصعوبات ناشئة عن وجود قوانين مختلفة لكل مقاطعة أو اقليم أو ولاية.
٨, والصعوبة القصوى في النظام الفيدرالي للحكم، تنتج عن تقسيم السلطة التشريعية بين جهازين حكوميين منفصل بعضها عن بعض. فهناك خطر غالب الوقوع ناتج من تنوع التشريع، في وقت تدعو فيه الحاجة الى تشريع موحد، أو ان نفوذ الهيئة التشريعية المركزية قد يطغي في اعماله على الهيئة الفرعية، في وقت يجب ان تكون الهيئة الفرعية مستقلة. وبناء على ذلك، مشكلة ايجاد التوازن وتحديد الأعمال بين الهيئة الاتحادية المحلية يشكل مصدرا للصعوبة، ومعنى هذا خلق مجال مستمر للاشقاق والعصيان المحلي.

# المقصود بـ (منظمة مجتمع مدني)

قاسم علوان

مازال مفهوم (منظمة المجتمع المدني) مفهوما حديث الولادة على مجتمعنا.. جديدا على منظومتنا الفكرية والاصطلاحية الخاصة بالمصطلح السياسي والثقافي العراقي الحديث.. وحتى الى ما بعد التغيير السياسي الأخير في حياتنا. ورغم مرور أكثر من سنتين على بدء تحديث هذه المنظومة تقريبا.. تحديثا أحيانا جذريا.. بالمفاهيم النظرية والفكرية والسياسية الحديثة، والتي بقينا بعيدين عنها مجبرين لسنوات طويلة في معظم الأوقات، حتى عن مصادرها أو مراجعها الأبعد، فقد كانت محظورة علينا هي أيضا. ورغم تنوع سعة هذا الإطلاع الحديث مؤخرا، وانتشار هذه الثقافة وهذا المفهوم الى جانب مفاهيم ومراجع أخرى أصبحت قيد التداول، وبشكل ليس له مثيل مقارنة مع الوضع السابق.. كل ذلك جاء متصاحبا مع التوجه الواسع لتأسيس (منظمات المجتمع المدني) التي شهدها مجتمعنا بعد سقوط النظام السابق، بعد إن كان مجرد التفكير بتلك المفاهيم والأدوات والمنظمات يمكن أن يؤدي بمن يقترب منها أو يفكر فيها إلى التهلكة..! رغم كل ذلك مازال ذلك المفهوم بالنسبة للكثيرين منا حديث النشأة.

شاع استخدام وتداول ذلك المصطلح في أوساط سياسية واجتماعية مختلفة مؤخرا، بدون تدقيق في معناه الاصطلاحي أو الإجرائي، ولفترة ليست قصيرة حتى بعد الانتخابات الأخيرة، لا بل أخذ هذا المصطلح يتداول خطأ أو بشكل غير دقيق حتى على المستوى الإعلامي والسياسي ذي الشأن العام، في أغلب المنظومات والهيئات الفكرية والسياسية الحديثة، ومنها الفاعلة على الساحة العراقية.

فما معنى أن تسمح جهة رسمية سياسية كبيرة، بحجم (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية) لمجموعة من منظمات المجتمع المدني.. أن تسجل لديها ككيانات سياسية، وتدخل للانتخابات مثل أي حزب سياسي آخر...؟ وهذا ما حصل فعلا في الانتخابات الماضية، رغم رفع تلك المنظمة أو المنظمات للافتة (المجتمع المدني) كجزء من اسمها الانتخابي وبشكل علني،! إذ لم تجد تلك المنظمات من يقول لها أن هذا الإجراء غير صحيح باعتبارها منظمات غير سياسية...! فقد التبست لديها الطموحات السياسية بالمطامع المادية، بشغل مقعد في الجمعية الوطنية، من جهة، ومن جهة أخرى بقيادة (منظمة مجتمع مدني) والحصول على دعم مالي.. لم يتوفر مثله سابقا من جهات دولية وإنسانية فهناك الكثير من التجار ورجال الأعمال والمقاولين تركوا أو أجلوا أعمالهم الأصلية، وأسسوا منظمات أطلقوا عليها (منظمات مجتمع مدني...!) ورشحوا في الانتخابات.. ولنا في هذا الالتباس المتعمد شواهد كثيرة...

جاء في جملة ما جاء من تعاريف وتوضيح لمصطلح (منظمة المجتمع المدني) في الأدبيات والمراجع السياسية والفكرية التي ترجمت لنا أو التي أطلعنا عليها حديثا.. على إنها (منظمة غير حكومية...) وفي غمرة ذلك الالتباس.. هناك من أطلق هذا التعريف أو عممه على أية منظمة غير حكومية.. بما في ذلك الحزب السياسي خارج السلطة.. والذي لا يتمتع بأية علاقة مع الجهات الحكومية...! ومادام هذا التعريف ساري المفعول، فمن الذي يمنع هذا الحزب من أن يكون (منظمة مجتمع مدني...!) فهو الآن منظمة غير حكومية.. لقد نسي من دفع بهذه المطابقة إلى أن الحزب السياسي، أي حزب سياسي، حتى وأن كان خارج الحكومة وإدارة السلطة في الوقت الحاضر، فهو يمتلك مشروعا سياسيا لإدارة الحكومة والبلاد مستقبلا، في حالة وصوله إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات أو غيرها، وبالتالي يكف ذلك الحزب عن كونه منظمة غير حكومية، فهو مشروع (لمنظمة حكومية) في المستقبل.. سواء في ذلك المستقبل البعيد أم القريب. وبالتالي ليس هناك أية علاقة بين الحزب السياسي ومنظمة المجتمع المدني.

أية منظمة تقدم على ترشيح نفسها في الانتخابات العامة.. هذا يعني أنها لابد أن تمتلك مشروعا سياسيا لإدارة البلاد وهذا ما يسمى بـ (البرنامج الانتخابي...) والبرنامج الانتخابي هذا هو لإدارة البلاد كلها.. وليس لخدمة أعضاء تلك المنظمة فقط من.. (المثقفين الديمقراطيين.. أو السجناء السياسيين.. أو الأسرى والمفقودين.. أو الرياضيين المهمشين!!) كما أدعت بذلك بعض المنظمات حديثة التكوين.. وأعلنت ذلك علنا في لافتاتها، وصرح به بعض قادتها للقنوات الفضائية بدون خجل أو وجل...!

كما أن منظمة المجتمع المدني يجب أن تكون بعيدة عن كونها واجهة اجتماعية أو جماهيرية لأية جهة أو قوة أو حركة سياسية معينة.. ومحددة أو واجهة لأي مشروع أو طموح سياسي أو انتخابي مقبل لأية حركة سياسية مهما كانت هويتها، بما في ذلك الهويات الدينية أو الطائفية.. حتى منها التي تدعي أنها منظمات أو هيئات غير حزبية وغير حكومية.. وهي منظمات خيرية وللنفع العام أيضا لكن لصق الهوية الدينية أو الطائفية أو العرقية أو حتى رموز تلك الهويات بالمنظمة وباسمها تحديدا.. وكل ما يتماثل مع تلك التسميات.. يلغي صفة المنظمة المدنية إطلاقا، ويحيلها إلى منظمة بهوية محلية، وبذلك تتناقض مع الهدف الذي تأسست من أجله.

كما يفترض أيضا في (منظمة المجتمع المدني) أن لا تكون واجهة إعلانية أو دعائية لجهات سياسية تريد أن تنشط في أوساط اجتماعية وجماهيرية أو مهنية معينة ولكن تلك الجهات لا تريد أن تكشف عن هويتها السياسية أو العقائدية لأسباب مختلفة تخصها، بل ما زال البعض يزاوج أو يخلط بين مفهوم (منظمة المجتمع المدني) و (المنظمة الجماهيرية) التي غالبا ما تكون مهنية أو اجتماعية.. والتي عرفناها سابقا كواجهة سياسية لحزب سياسي ما ولكننا قد نجد مبررا لوجود تلك المنظمات الاجتماعية والجماهيرية أو حتى المهنية، في ظل الأجواء السياسية القمعية كالتي كانت سائدة عندنا سابقا، لكن تلك الظروف هي أصلا تلغي وجود ثقافة المجتمع المدني التي نتحدث عنها.

أن ثقافة المجتمع المدني الحديثة، والتي دائما ما تكون منظمات المجتمع المدني وليدة لها أو جزءا منها، والتي تفترض مسبقا سيادة مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذلك تعددية الهويات العرقية أو الدينية والثقافات، القائمة على الإيمان بمبادئ الحرية السياسية بكل أشكالها، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان، كما جاءت في وثائق الأمم المتحدة، هي الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه منظمات المجتمع المدني، فهي كما جاء في تعريفها في مختلف وثائق المنظمات المدنية العريقة في العالم، هي تتكون من ناس فاعلين متطوعين لغرض النفع العام في أوساط محددة.

وفي خضم الإيمان بتلك المبادئ.. وفيما يخص التعددية السياسية.. بما فيها تعدد الهويات... يفترض في منظمة المجتمع المدني أن لا تتبنى أية هوية محلية.. أو أيديولوجية مهما كانت الظروف والدوافع، لأن ذلك التبني وإعلان هوية ما (محلية أو سياسية أو عقائدية) يتناقض مع هدفها (المدني) المعلن في نشر ثقافة هذا المجتمع الجديد القائم على التمدن والتمدنية التي تقابل أو تعارض النزعة المحلية (أي ثقافة المجتمع المحلي...) ولكن ليس إلى حد التناقض أو التصادم. وبإعلان تلك الهوية المحلية (دينية أو طائفية أو عرقية) بأن تكون جزءا من تسمية تلك المنظمة ولافتتها، تكف أن تكون هذه المنظمة (منظمة مجتمع مدني) كما ذكرنا سابقا... لكن هذا لا يعني أن ثقافة المجتمع المدني تتناقض أو تقف بالضد من ثقافة المجتمع المحلي، فجزء من مهمة ورسالة هذه الثقافة المدنية الجديدة رعاية الثقافات والهويات المحلية والحفاظ عليها من التلاشي والاضمحلال.

الوظيفة السياسية الوحيدة لمنظمة المجتمع المدني، إن كانت لها وظيفة في هذا المجال.. هي مراقبة العمل السياسي للحكومة ومؤسساتها، وأداء الأجهزة الحكومية في مجال خدماتها، وكذلك عمل المؤسسات العامة الأخرى. هذه المراقبة لا تقتصر على المجالات القريبة من نشاط تلك المنظمة.. بل من المفترض أن تنشط في جميع مجالات الحياة. مثلا نشطت عندنا منظمات المجتمع المدني الحديثة التكوين في مجال مراقبة الانتخابات السابقة، وكان لها وجود ملموس. كما يمكن أن تنشط في مراقبة الانتخابات المقبلة بعد أن اكتسبت تجربة جديدة في هذا الحقل. وبالتأكيد أن هذه الوظيفة لا يمكن أن تنشط وتفعل من دون دعم خارجي وتحديدا من جهات دولية تهمها أن تسير العملية السياسية في العراق بشكل مقبول، من مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي كما حصل في المرة السابقة.

# هل قرأت مسودة الدستور؟

بغداد/ عبد الزهرة المنشداوي

هذا هو السؤال الذي كان بجعبتنا وحملناه الى بسطاء الناس لنتعرف الى وعيهم وموقفهم من عملية الاستفتاء المزمع اجراؤها لاقرار مسودة الدستور في منتصف تشرين الأول من هذا العام. كيف يفهمون الاستفتاء؟ وماذا يعني لهم الدستور؟

❖لا اعرف الدستور

المواطن حسين صباح من أهالي مدينة الصدر يعمل في البناء. بنى سؤاله على سؤالنا فقال:
. لم ا سمع بالدستور! ثم ماهو الدستور؟ قال لنا ذلك. وعندما بينا له ذلك وسألناه مرة اخرى ان كان سيصوت مع ا و ضد قال:
انا مع المرجعية ان قالت صوتوا له سوف نفعل فهي افهم مني وادرى بهذا الشأن، وان قالت العكس فأنني افعل كذلك.

**صباغ الأحذية والدستور**

الكادح حسين ما يخان في العقد الثالث من العمر يعمل صباغا للاحذية اجاب:
. لم اقرأ الدستور ولكني سوف اصوت له في يوم الاستفتاء. لأني شاركت بالتصويت خلال الانتخابات الماضية. مادام الناس تشترك في التصويت فأني كذلك سوف اشارك (حشر مع الناس عيد) لم اقرأ المسودة فالاهم عندي هو عملي.

❖من ذا الذي يقرأ

صاحب عباس يمتهن بيع الشاي في ساحة الطيران عندما سألناه قال:
. ومن يعرف القراءة؟ ولكني مع ذلك سوف اصوت يوم الاستفتاء لمصلحة الدستور ولا اهاب من الإرهاب والارهابيين (عمي) لانهاب أي شيء ولا نخاف منهم . شاركت في الانتخابات وسوف اشارك في الاستفتاء.

❖أين هي المسودة.

الشاب كريم علوان بائع ادوية على الرصيف.
بادرنا بالسؤال:
اين هي مسودة الدستور لكي اقرأها. انا اعرف القراءة والكتابة وعندما توزع اسارع لاقتنائها ومع ذلك سواء حصلت عليها او لم احصل فأني سوف اصوت للدستور الذي يقولون عنه بأنه سوف يبني الدولة ويتيح الفرص للعاطلين عن العمل.
(ملينا) بهذه الكلمة ختم السيد علون حديثه لنا.

❖الدستور والمدرس

عبد الله محيي (مدرس مادة التاريخ) قال:
. قرأت مسودة الدستور وتابعت النقاشات التي دارت في اجهزة الاعلام، وباعتقادي ان الذي سيصوت ضد المسودة لا يريد للعراق ان يستقر. تصويتي لمصلحة الدستور يأتي من قناعة بأن الدستور كتب لمصلحة المواطن واكد على حقوقه فيه، كذلك يجعل الثروة النفطية ملكاً للشعب وهذا ما يبطل الشكوك المثارة حول الموضوع من كون القطاع العام بما فيه النفط سوف يخضع لقوانين الخصخصة اما الامور التي تخص الدين والهوية فلا اعطيها تلك الاهمية بقدر اهمية حقوق المواطن في وطنه وحريته واحترام انسانيته. غيرها لا ينفعني شيء.

❖طعام اطفالي

السيد صالح رضا متقاعد قال: . طعام اطفالي ومدارسهم هو ما اريده من الدستور. سأصوت يوم الاستفتاء لمصلحة اقرار الدستور. نريد دولة القانون التي تضمن لنا حقوقنا والعيش بكرامة. نحن لا نقل ثراء عن الكويتيين والامارتيين عندنا الثروات وبطوننا خاوية، اموالنا يعيش الغير بها ويتمتع وهذا الغير يحاربنا الان بسلاح الارهاب. سأخرج مبكرا يوم الاستفتاء للتصويت.
الصداميون والتكفيريون لا يريدون لنا الاستقرار لكننا سوف ندافع عن امننا وعيشنا مهما يتطلب الامر. اعتبر مسودة الدستور معركة وسنخرج منها فائزين ان شاء الله وسيسود بلدنا السلام والوئام.

# منظمة شباب الرافدين تسهم في شرح الدستور

بغداد/ علي المالكي

تقوم منظمة شباب الرافدين بشرح مسودة الدستور العراقي الجديد عبر اقامة ورش العمل الثقافية، وبالتنسيق مع المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان، ذكر ذلك لـ(المدى) السيد محمد مجيد الياسري منسق العلاقات والاعلام في المنظمة، وقال ان منظمتنا اقامت ورشة عمل بمقر اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية وشارك في الورشة اكثرمن ثلاثين شخصا ومن كلا الجنسين، والقى المحامي الاستاذ سيف الدين طارق اللامي محاضرة اوضح فيها الجوانب الرئيسية في مسودة الدستور مع توضيح وشرح ما ورد في الاستبيان، وقد وزعنا كتاب "الوجيز في مسودة الدستور العراقي" الذي اعدته المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان.
وقال المحاضر الاستاذ سيف الدين طارق، قمنا بشرح وايضاح الجوانب الاساسية في مسودة الدستور بحيادية وموضوعية اضافة لفقرات الاستبيان الذي وزعته منظمة شباب الرافدين وقد استفسر الشباب عن حقوق المرأة في الدستور وتساءلوا عما اذا تمت الموافقة على المصادقة على ان يكون الاسلام مصدرا رئيسيا للتشريع، فهل ان الاسلام جامعا لكل حقوقها؟ وتداولوا معنى قضية توزيع الثروات الوطنية، والفيدرالية، وان كان ثمة ما اقوله، فأقول: ان علينا ان نضع كلمة نعم للدستور، وان كان هناك بعض القضايا موضع الخلاف اولا نتفق عليها، فهذه يمكن ان تحل لاننا نريد ولادة قريبة وعاجلة للعراق الجديد، رغم اختلافنا بكثير او قليل.
كما تحدث السيد محمد مجيد الياسري عن المنظمة فقال:
((ان منظمة شباب الرافدين، هي منظمة شبابية غير ربحية تهدف الى نشر الوعي ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية في المجتمع العراقي من خلال المشاركة في النشاطات الدولية والمحلية الداعمة لهذا المجال، فقد تبنى مجموعة من الشباب الواعي والمثقف بناء وادارة هذه المنظمة في سبيل تفعيل دور الشباب ليساهموا في بناء مستقبل العراق الجديد.
واضاف: قامت المنظمة منذ تأسيسها في ١١/١٥/ ٢٠٠٤ بعدة نشاطات وبضمنها المشاركة في نشاطات شبكة شمس لمراقبة الانتخابات في العراق واصدرت مجلة تعلق على الجدار الحر لكلية الرافدين الجامعة، والمساهمة في العديد من الندوات والمحاضرات داخل العراق وخارجه.
وقال ان منظمة شباب الرافدين تهدف الى بناء مجتمع ديمقراطي مدني من خلال:
١, ضمان حقوق الانسان الاساسية.
٢, المساواة امام القانون وسيادة القانون.
٣, المحافظة على وحدة النسيج المجتمعي العراقي الحقيقي.
٤, تشجيع قيم التسامح والتعاون والتراضي والواقعية.
اما وسائلها في تحقيق اهدافها فتتمثل بـ :
١,التوعية بنشر الوثائق التعريفية بالديمقراطية وتجارب الامم في تطبيقها.
٢, اللجوء الى وسائل التوعية بمفاهيم الديمقراطية عن طريق المحاضرات والندوات ونشر الدراسات الخاصة في هذا المجال.
٣, القيام بالانشطة المجتمعية التي تجسد روح التعاون والتكامل والانتماء والتطور.